

تعزير القوانين التجارية

من أجل بيئة ملائمة للأعمال



• تكوين الشركات التجارية وتسييرها واضمحلالها.

• النظام القضائي والآليات البديلة لفض النزاعات.

• التشريع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار والتنافسية.

وقد مكنت هذه الجلسات من خلال مداخلات مختلف الأطراف من الوقوف على نقاط القوة والضعف في التشريع التجاري الوطني وأثرت جملة من التوصيات، من أهمها:

◊ تحسين تنافسية المؤسسة: وذلك من خلال تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشجيع البحث والتطوير داخل المؤسسة وتشجيع التصدير والشراكة وتحسين التطور التشريعي للمؤسسات العاملة بالسوق الداخلية...

◊ تطوير علاقة المؤسسة بحيطها: وخاصة العلاقة مع الجامعة ومزيد تشويكها في منظومة أخذ القرار ودعم مجهود القطاع الخاص في تحسين

وقد أشرف على افتتاح أعمال هذه الورشة السيد رضا الشويطي، وزير التجارة والصناعات التقليدية، بحضور الدكتور وسيم حرب المستشار التقني الرئيس للمركز العربي لحكم القانون والنزاهة. كما اختتم أعمالها السيد زهير المظفر، الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الإدارية، وذلك بحضور نخبة من المحامين وخبراء المحاسبة وأساتذة جامعيين في القانون والاقتصاد وكذلك عمالين عن القطاع الخاص، إضافة إلى الجهات الرسمية المعنية بالموضوع.

وقد تمّ خلال هذه الورشة استعراض محتوى التقرير التقييمي الذي تمّ إعداده من قبل فريق عمل وطني حول واقع التشريعات الاقتصادية وقوانين الأعمال في تونس، ثمّ تمّ التطرق خلال الجلسات العلمية إلى جملة من المحاور تتصل بالمواضيع التالية:

• ملامح الواقع الاقتصادي التونسي.

نظمت وزارة التجارة

والصناعات التقليدية يومي 13

و14 جانفي 2009، ورشة عمل

وطنية حول موضوع لتعزير

القوانين التجارية من أجل بيئة

ملائمة للأعمال، ويأتي تنظيم

هذه الورشة في إطار تنفيذ

مشروع «تعزير القوانين التجارية

في دول الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا» الذي يقوم بتنفيذه

المركز العربي لتطوير حكم

القانون والنزاهة (ACRLI)

بالتعاون مع مبادرة الشراكة

الشرق الأوسطية (MEPI)

وذلك في كل من الإمارات

وتونس ولبنان واليمن.



مؤشرات تصنيف الاقتصاد.

◊ اعتماد معايير الشفافية: تطوير منظومة المعلومات حول المؤسسات (تحسين السجل التجاري) وتعزيز أحكام إشهار العقد التأسيسي وبعث جريدة متخصصة في الإشهار الإداري...

◊ تسهيل إجراءات تكوين الشركات وإجراءات اضمحلالها: وذلك من خلال تعزيز منظومة تكوين الشركات عن بعد وصيغة الإمضاء الإلكتروني واعتماد أشكال حديثة للشركات التجارية مثل الشركة خفية الاسم المبسطة (Société Anonyme Simplifiée) وتحسين الإطار القانوني للمتعضدينات (قانون سنة 1967) واختصار فترة التصفية والضغط على تكاليفها وإقرار إمكانية إحالة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية لفائدة العملة وكذلك إقرار حق الأقلية في الخروج من الشركة استثناسا بالحلول المكرسة بالقانون الألماني.

◊ تدعيم ثقة المستثمرين في الإطار القانوني المنظم للشركات: توحيد النظام القانوني المؤطر للشركات خفية الاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة في المسائل المشتركة ومراجعة الأحكام المتعلقة بتجمّع الشركات بخصوص ضرورة تكوين الشركة الأم في شكل شركة خفية الاسم والنظر في التخلي عن الدوائر التجارية بالنظر لحدودية دور التاجر فيها والتوجه نحو إحداث هيئات قضائية مختصة في

قضايا وجرائم الأعمال وخاصة نيابة عمومية مالية *parquet financier spécialisé*.

◊ تطوير العمل القضائي في المادة الاقتصادية: مع التركيز على تحسيس رجال القانون حول قانون المنافسة ودعم التخصص في المحاكم وإجراء دراسة حول النظام القضائي خاصة فيما يتعلق بالسجواب الشككية (التأثر بالنمط الفرنسي) وبطء الإجراءات.

◊ تعزيز الآليات البديلة لفض النزاعات: وبصفة خاصة مزيد ترسيخ ثقافة التحكيم والمصالحة وتطوير آليات التحكيم لفض النزاعات وتدعيم التكوين في مجالات التحكيم لفائدة القضاة والمحامين وتطوير الشفافية القانونية في كافة المجالات وسنّ نظام غودجي لإحداث مراكز التحكيم والمصالحة.

◊ تطوير التشريعات الاقتصادية: العمل على تجميع القوانين الاقتصادية لتسهيل الإلمام بها من المتعاملين: تجميع النصوص المطبقة في المجال التجاري في مجلة موحدة وتشجيع بعض الآليات الحديثة مثل العمل تحت ترخيص صاحب العلامة الأصلية ونظام الوكلاء

و ضمان التوازن في العلاقات بين المنتجين وكبار الموزعين وتقنين آجال الدفع وضرورة التقدم في مقارنة التشريع الوطني مع التشريع الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المتصلة بمراقبة السوق (قوانين السلامة والمواصفات وحماية المستهلك).

◊ تحفيز الاستثمار: تطوير الإعلام الموجه للمؤسسات حول القوانين والاتفاقيات التجارية والتوفيق بين حركية المادة الاقتصادية وما تفرضه من مراجعة للقوانين وبين الحاجة لضمان الثبات التشريعي، وذلك من خلال التركيز على المبادئ العامة في صياغة القوانين والعمل على تحسين صياغة القوانين (تكوين الأطارات وتشريك الجامعة والمختصين في مشاريع القوانين).

◊ مواصلة جهود تبسيط الإجراءات الإدارية: برنامج حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط عند الاقتضاء، مع إخضاع محتوى الكراسات إلى مراجعة مجلس المنافسة وتقليص كلفة المعاملات ومزيد تسهيل إجراءات المراقبة الفنية عند التوريد وغيرها من إجراءات التجارة الخارجية.